الفِرارُ اللُّغَويِّ في كِتَابِ سيبويهِ – دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله

أ.م.د. صالح كاظم عجيل

كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

The Linguistic Avoidance in the Book of Sibawaih – A Study in its Analysis, Concept, and Justifications

Assist. Prof. Saleh Khadim Ujail (Ph.D.)

College of Basic Education / University of Babylon

Abstract

The Book of Sibawaih was and is considered an indispensible source in the study of Arabic, and the rules of eloquence, its traditions, the changes that take place in its vocabularies, the justifications of its structure transformations, the recognition of the influence of various factors and the identifying of the intentions and connotations. Avoidance is one of the linguistic phenomena in the Book: phonetic, morphological, grammatical, and connotative used by the linguists to straighten what is deviate, elongate what is short, and to justify what the eloquent Arab orator replaces, changes, omits, and vocalizes purposefully. They say on his behalf that he avoids speaking in a certain way using another and avoids this expression employing another. Further, they put for what is left some reasons and for what is used some rules.

المقدمة

يعد كتاب سيبويه كان ومازال معيناً لا ينضب في دراسة ظواهر العربية، واستقصاء لغة الفصحاء، وتقعيد ضوابطها، وإحكام أقيستها، وتعليل ما يطرأ على مفرداتها من تغيّرات، وتأويل ما يحدث لتراكيبها من تحوّلات، ومعرفة أثر العوامل في المعمولات، ورصد علل الحركات والسكنات، والتمييز بين المعربات والمبنيات، وتحري المقاصد والدلالات؛ حتى تبيّن لراكبه أنّ في كثيره تأملات وفي بعضه تمحلات.

ففكرة الفرار في الكتاب واحدةٌ من ظواهره اللغويّة: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة التي تصوّرها اللغويون؛ ليستقم عندهم ما قعدوه، وليطّرد لديهم ما قننوه، فأضفوا بظلال آرائهم على العربي الفصيح وكأنَّه يُبدل ويَقلب ويَحذف ويُسْكن عن قصد ووعي، فتكلموا بلسانه على أنَه يفرُّ من هذا النطق ويلجأ إلى غيره، ويكره هذا التعبير فيجنح عنه، ورصدوا لِما فرَّ منه عللاً، وجعلوا لِما فرَّ إليه أحكاماً.

فحاولت أنْ أركبَ البحرَ متحرياً هذه الفكرة في كتاب سيبويه؛ لأنَّه منجم العربية ومعدنها، ومقنن اللغة وظواهرها، فوجدتُ سيبويه قد ذكر فكرة الفرار اللغويّ بما يقارب أربعين مورداً، أحصيتها، وقد تبيّن أنّ ما يُفرّ منه ويُفرُّ إليه يشتغل على مستويات اللغة الأربعة.

وقد آثرتُ أنْ أُقسم البحث على مقدمةٍ بيّنتُ فيها فكرةَ البحث ومنهجيته، وتمهيدٍ نظّر لفكرة الفرار من حيث أساليب التعبير عنها إلى أنْ وضع البحثُ تعريفاً لها نظنّ أنَّه أحاط بجزئياتها وحيثياتها، وستة مطالب جعلتُ لكلِّ علة من عللها أو سبب من أسبابها مطلباً، واتخذت منهجاً أنْ أذكر العلةَ وحقيقتَها –وقد وضعنا لبعض العلل تعريفاً – ومن ثَمّ أذكر نصّاً من كتاب سيبويه بوصفه شاهداً أصفُ به حقيقة هذه العلة وكيف وُظفت في فكرة الفرار، وأشهر الموارد اللغويّة المكتنفة لها وقاسمها المشترك العلة نفسها، وأخيراً انتخبُ مسألةً واحدةً لكلِّ علةٍ أعرضها تحليلاً وتفصيلاً.

وهناك ما لا بدَّ من أنْ ننوه به، وهو أنّي تركتُ تقسيم البحث بحسب المستويات اللغويّة وآثرتُ مطالب العلل والأسباب؛ لأنَّ البحث لا يسمح أن يكون مستوياتٍ، ولو أنَّ الفكرة أُستقريت في تراثنا اللغويّ على نحو أعم ممّا عرضناه، ولم تقتصر على كتاب سيبويه؛ لفضّلت منهجية المستويات حينئذٍ لسعة الموضوع، وما اختياري للكتاب إلا لدراسة جذور الفكرة وتحري مظانها الأولى ومع ذلك تحريتُ بعض العلل في غير الكتاب إحاطة بالموضوع واستقصاءً لحقيقته.

التمهيد

الفرار لغةً:

فَرَرَ: الفَرُّ بالفتْح والفِرَارُ بالكَسْرِ: الرَّوَغان وَالْهَرَبُ من شَيْءٍ خافَه، فَرَّ يَفِرُّ فِرَارًا: هَرَبَ، وَرَجُلٌ فَرورٌ وفَرورةٌ وفَرَّار غَيْرُ كَرَّارٍ، وفَرٌّ وَصْفٌ بالمصدرْ، فَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءٌ[1].

الفرار اصطلاحاً:

لم يسلّط الباحثون الضوء على فكرة الفرار بوصفها ظاهرةً لغويّةً؛ ليحطوا بحقيقتها ومن ثَمَّ يضعون لها تعريفاً، فبدا لي أنْ اضطلع بهذه المهمة، وهي بفضل الله ومنِّه (ظاهرة **تصوّرها اللغويون حين يهرب فيها العربي الفصيح من نطقٍ يستثقله؛ فيلجأ إلى ما يستخفه، أو من نطقٍ مُلبس؛ فيأمن معه، أو قبيحٍ؛ فيتجنبه، أو كلامٍ طويلٍ؛ فيختصره، أو يجري فيها اللغويّ إلى صنعته أو يجنحُ عنها**).

والذي يلاحظ المعنى الاصطلاحيّ يجده لا يخرج عن معناها اللغويّ، فالفرار في اللغة هو الهروب على نحو عام، أما في الاصطلاح فهروب من النطق بطائفة من المفردات أو التراكيب العربية، ولكن الفارَّ من النطق اثنان:

أحدهما: العربي الفصيح من وجهة نظر اللغويين.

والآخر: اللغويّ المقنن لقواعد العربيّة من وجهة نظر الباحث.

وهذا الجنوح عن النطق والفرار منه، له علله التي تسوّغ للعربي العدول عنه وفقاً لتصوّرات اللغويين، وللغويّ حين يلجأ إلى ما ألزم به نفسه من صناعة، وقد ضمّنا هذه العلل في التعريف.

طرائق التعبير عنها في الكتاب وغيره:

أورد سيبويه مصاديق هذه الظاهرة في كتابه متفرقةً وفي موارد لغويّة موزعة بين المباحث الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، إلا أنَّ مصاديقها متباينة بين هذه المباحث، فأكثرها وجوداً في الجانب الصرفيّ، ومن ثمَّ الجانب النحويّ، والجانب الدلالي وأقلها مصداقاً في الجانب الصوتيّ.

عبّر سيبويه عنها بمادة الفعل "فرَّ" ومشتقاته: "يفرُّ" و"فراراً"، وعبّر اللغويون من بعده بمادة الفعل "هرب" ومشتقاته وهو المعنى اللغوي لـ"فرّ"، وعبّروا أيضاً بمادة"خاف" ومشتقاتها، وعبّروا أخيراً بلفظة "تفصّياً"، ويمكن أنْ تكون هنالك أساليب أُخر في التعبير عن فكرة الموضوع، وكثيراً ما نجد مفهوم الكراهة بأساليبه المختلفة وتصريف مادته (كره يكره مكروها وكراهةً) في سياق التعبير عن فكرة الفرار ممّا يدلُّ – بحسب استعمالات اللغويين للمصطلحين–على شيئين:

أحدهما: أنَّهما من المصطلحات المترادفة، يقوم أحدهما مقام الآخر في التعبير عن المفهوم، بدلالة أنَّ كثيراً من مصاديقها تردّ مع مادة "كره" ومشتقاتها من دون مادة "فرّ" ومشتقاتها ولعل أبرزها قضيّة "كراهة توالي الأمثال" ومسألة "كراهة التقاء الساكنين"، إذ يعبّرون بالفرار والمعنى واحد "فراراً من توالي الأمثال" و"فراراً من إلتقاء الساكنين" فتأدية المصطلحين للتعبير عن المفهوم نفسه جعلنا نحتمل ترادفهما.

والآخر: أنَّ الكراهة حكم والفرار وسيلة تخلص ممّا كره نطقه، فيعبرون أنْ توالي الأمثال مكروه؛ لذا يفرون منه إلى القلب أو الحذف أو الإعلال، قال الآلوسيّ: (فراراً من كراهة التكرار) فالفرار من الكراهة وليس مرادفاً له، وأرى أنّ في هذا الرأي تكمن حقيقة الفكرة ومضمونها، ومن ثَمّ فالفرار هو فرار من الكراهة إلى ظواهر لغويّة عدة في حقيقتها وسائل تخلص ممّا كره نطقه.

---

(1) يُنظر: لسان العرب: 5 / 50 مادة (فَرَرَ) وتاج العروس: 13/ 311 مادة (فرر).

وممّا يمكن أنْ نورده مصداقاً لِما ذُكر الأساليبَ الآتية:

أولاً: مادة "فَرّ" ومشتقاتها.

1. مادة "فَرّ" بصيغة الماضي، قال سيبويه: (وقد يُبنى على فِعلانٍ لأكثر العدد، وذلك: قوزٌ قيزانٌ، وثَورٌ وثيرانٌ، ونظيره من غير هذا الباب وَجذٌ ووجذَانٌ، فلمَّا بُني عليه ما لم يعتل **فرُّوا إليه** كما لزموا الفِعالَ في سَوطٍ وثَوبٍ)(1). وفي مورد نحويّ، قال: (وإن شئت نصبتَ على الشتم [...] عندي غُلام وقد أتيتُ بجارية فارهين؛ لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفة للأول والآخِر [...] فجُعل نصباً كأنَّه قال: عندي عبد الله وقد أتيت بأخيه فارهين [...] **وفرَّوا من الإحالة** في عندي غلامٌ وأُتيتُ بجارية إلى النصب، **كما فرَّوا إليه** في قولهم: فيها قائماً رجلٌ)(1).

1. مادة "فَرَّ" بصيغة المضارع "يفرّون" و"يفرّوا" بثبوت النون وحذفها، وضمير الجماعة يعود إلى العرب الفصحاء، قال سيبويه: (وتقول مثل جلعلعٍ: ردددٌ، ولم تدّغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردد، فتركوا الحرف على أصله لأنهم يرجعون إلى مثل ما **يفرّون منه**، فيدعون الحرف على الأصل، وتقول في مثل خلفنةٍ: رددنةٌ، لا تدغم؛ لأنَّ الحرف ليس مما يصل إليه التحريك، فإنَّما هو بمنزلة رددت)(2). وفي مورد آخر، قال:(فالميم لا تدّغم في الباء، وذلك قولك: أكرم به؛ لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر ومن بدا لك، فلمَّا وقع مع الباء الحرف الذي **يفرَّون إليه** من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنةٍ، وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: اصحمطراً، تريد: اصحب مطراً، مدّغم)(3).

2. مادة "فَرَّ" بصيغة المصدر "فراراً"، والمصدر أكثر الصيغ وروداً للتعبير عن الظاهرة قال: (**فإذا** أردت بناء أكثر العدد قلت في الدار: دُورٌ، وفي الساق: سُوقٌ، وبنوهما على فُعلٍ **فِراراً من فُعُولٍ**، كأنَّهم أرادوا أن يكسِّروهما على فُعُولٍ كما كسّروهما على أفعُلٍ، وقد قال بعضهم: سُؤوقٌ فَهَمَزَ كراهية الواوين والضمة في الواو)(4). وفي مورد نحويّ آخر، قال: (ولو حسُن أن تقول: فيها قائمٌ لجاز فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال فيها قائم، قيل له مَن هو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله، وقد يجوز على ضعفه، وحُمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أخّر وجه الكلام، فراراً من القبح)(5).

ثانياً: وظف اللغويون غير سيبويه **لفظة "هرب" ومشتقاتها** بوصفها المعنى المرادف لـ"فرّ" في التعبير عن الفرار اللغويّ، والمعنى اللغويّ للهروب هو الفرار، والفرار هو الهروب، ولم ترد هذه اللفظة في الكتاب، وقد اكتفى سيبويه بـ"فرّ" ومشتقاتها في توظيف مفهوم الظاهرة، ويمكن أنْ نذكرها بإيجاز وعلى النحو الآتي:

1. لفظ المصدر "هرباً" أقدم من ذكره ويُراد به مضمون الفرار اللغويّ المبرّد، قال: ([...] وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك؛ لِأَن الْوَاو وَالْفَاء لَا ينفصلان لِأَنَّهُ لَا بِحرف وَاحِد فصارتا بِمَنْزِلَة مَا هُوَ فِي الْكَلِمَة فأسكنت اللَّام **هرباً** من الكسرة كَقَوْلِك فِي علم علْم وَفِي فَخذ فخْذ)(1). وتوالى استعماله من بعده(2).

---

(1) الكتاب:3 / 349.

(1) الكتاب: 2/ 58.

(2) المصدر نفسه: 4/ 428.

(3) المصدر نفسه: 4/ 447.

(4) المصدر نفسه: 3/ 591.

(5) المصدر نفسه: 122/2.

(1) المقتضب:2/ 133.

(2) ينظر: الخصائص:3/ 57 وسر صناعة الإعراب:2/ 375 والمفصل:494 وأسرار العربية:248 والممتع الكبير في التصريف:217.

2. لفظ الفعلين: الماضي والمضارع مع واو الجماعة "هربوا"، و"يهربون"، قال ابن جني:([...] فيعود الكلام من الإشكال واللبس إلى ما **هربوا منه**، فتركوا ذلك لذلك)[3]. وقال المراديّ: (وكثيراً ما **يهربون من** هذا الثقل)[4].

ثالثاً: وظف اللغويون **لفظة** "**خاف**" **ومشتقاتها** على أنَّها معنى مرادفاً لمفهوم الفرار مع أنَّ الفرار لغةً غير الخوف، بل الفرار قد يكون سبباً من أسباب الخوف، وكما تبيّن ذلك مع مفهوم الكراهة الملازم ذكره للفرار، إلا أنَّ واقع الحال وطبيعة استعمال لفظة "خاف" تعبّر عن فكرة الفرار اللغويّ ويمكن أنْ نعرضه باختصار وعلى النحو الآتي:

1. لفظ الفعل الماضي مع واو الجماعة، ومن دونها، وواو الجماعة تعود إلى العرب الفصحاء بتصورات اللغويين، يقول سيبويه في "رويدك": (لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني)[5]، وقال ابن السراج في النسبة إلى المركب تركيباً إضافيّاً: (تقولُ إذا أَضفتَ إلى عبد القيسِ:عَبديٌّ وإلى امرئ القَيسِ: امرئيٌّ فإن خافوا اللبسَ نسَبوا إلى ما ليسَ فيهِ فقالوا في: عبدِ مُنافٍ مُنافِيٌّ فَأما ابن كُراع وابن الزُّبيرِ فلا يجوزُ إلا: زُبيريٌّ وكُراعِيُّ وتقولُ في أَبي بكرٍ بن كلابٍ: بَكْريٌّ: وقَد يُركبونَ مِنَ الاسمينِ المضاف أَحدهما إلى الآخرِ اسمًا إذا خافوا اللبسَ فيقولونَ: عَبْشَميٌّ في عَبد شَمسٍ وعَبْدَرِيٌّ في عَبدِ الدارِ وليسَ بقياسٍ)[1].
2. لفظ المصدر"خوفاً" وظفه كثيراً في التعبير عن مفهوم الفرار اللغويّ رضي الدين الاستراباذيّ، قال في أحد موارده:(وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفاً بعد قلب التاء هاء خوفاً من اللبس)[2]. وفي موارد آخر خوفاً من التباس المثنى بالمفرد[3]، وغيره أيضاً خوفاً من اجتماع همزتين[4] ومصاديقه كثيرة.
3. ورد في كتاب سيبويه بلفظ "مخافة" قال:(وأما النفيان والغثيان فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكنان فحركوا كما حركوا رميا وغزوا، وكرهوا الحذف **مخافة الالتباس**، فيصير كأنه فعالٌ من غير بنات الياء والواو)[5].

رابعاً: استعمل رضي الدين الاستراباذيّ **لفظة** "**تفصّياً**" للتعبير عن فكرة الموضوع، والتفصّي في اللغة التخلّص، قال ابن منظور:(وتَفَصَّى مِنَ الشَّيْءِ: تَخَلَّصَ)[6].

وقد وظفها الرضي بصيغة المصدر فقط (وتَفَصِّياً من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك)[7] يعني تخلصاً من أو خوفاً من أو فراراً إلى أو هرباً إلى، ونصّ الرضي هذا بلفظة "تفصّياً" نصّ يتيم، وفي الموارد نفسها "خاف ومشتقاتها" رصدنا تعبير "حذراً من الالتباس"[8] وهو عين ما يُراد منها.

---

(3) سرّ صناعة الإعراب:2/ 343.
(4) الجنى الداني في حروف المعاني:460.
(5) الكتاب:244/1.
(1) الأصول في النحو:3/ 69.
(2) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي:2/ 289.
(3) ينظر: المصدر نفسه:2/ 229.
(4) ينظر: المصدر نفسه:2/ 259.
(5) الكتاب:4/ 388.
(6) لسان العرب:15/ 156.
(7) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي:2/ 289.
(8) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي:2/ 301 وهمع الهوامع:3/ 312.

أسباب الفرار اللغويّ:

التعليل أصل من أصول التفكير اللغويّ نشأ مع نشأتها وتطوّر مع تطورها وتعقّد مع تكلّفها إلى أنْ صار أصلاً من بين ثلاثة أصول بُنيتْ عليها النظريّة اللغويّة العربيّة الى جنب السماع والقياس، أولع اللغويّون به فغلب على تفكيرهم، ولأهميته وسطوته أفردوا له كُتُباً تُعنى به وبتفصيلاته.

فلا بدّ لكلِّ معلولٍ من علةٍ أوجبته وإلّا صارتْ علةً اعتباطيةً (واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوباً [...] وهذا ليس يكسبنا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب، وإنَّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها)(1).

اعتمد الخليل وسيبويه في استنباط العلل على ما تيقّناه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقل، وسعيهم إلى حُسن الكلام تخلّصاً من قبيحه ورديئه وضعيفه ومحاله، فوقر في نفسهما حكمة العرب في لغتها، فحاولوا أنْ يتوخّوا هذه الحكمة بما يتفق مع واقع اللغة، فلم نعدم من أنَّ سيبويه قد انتقد اللغويين حينما أخضعوا اللغة لصنعتهم وحملوها ما لا تطيق(2)، فعقد باباً في كتابه بعنوان ما استكرهه النحويّون، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب(3).

فالفرار اللغويّ ظاهرة لا بدَّ لها من أسباب، فلم يُفرّ من مفردة إلى غيرها، ومن تركيب إلى آخر إلّا لسبب دفعه إليه، وقد رصدّنا للفرار أربع علل وسببين لا ينهضنا علة:

أمّا العلل الأربعة فثلاثة منها من كتاب سيبويه أوجبها استقراء كلام العرب من وجهة نظر اللغويين، والرابعة من غير الكتاب.

أمّا السببان فأحدهما من الكتاب أيضاً، وقد فرضه أصول التفكير اللغويّ، والآخر من غير الكتاب لا ينهض علةً، فرضه شعور اللغويين بتعسف صنعتهم، وقد ذكرنا العلة الرابعة والسبب الثاني من غير الكتاب إحاطةً من البحث بأسباب الفرار واستقصائه، أما العلل التي أوجبها استقراء كلام العرب في الكتاب فهي على النحو الآتي:

المطلب الأول

الفرار من الثّقَل إلى خفته.

مادة ثَقُل لها معانٍ حقيقية، أشهرها ثَقُل الشيء ثقلاً، وثَقُل الحمل على ظهره، ومعانٍ مجازيّة، أشهرها ثَقُل سمعي، وثَقُل عليّ كلامك(1)، وقد ذكرت كتب التعريفات التلازم بين الثقل والخفة بمعناهما الحقيقي، قال عبد الرؤوف المناويّ (ت1031هـ): (والثقيل والخفيف يستعملان على وجهين أحدهما على سبيل المضايفة وهو أن لا يقال لشيء ثقيل أو خفيف إلا باعتباره بغيره، ولهذا يصح للشيء الواحد أن يقال خفيف إذا اعتبر له ما هو أثقل منه، وثقيل إذا اعتبر ما هو أخف منه)(2).

(1) الأصول في النحو:1/ 35.

(2) النحو العربيّ العلة النحويّة: نشأتها وتطورها، د.مازن المبارك:65.

(3) يُنظر: الكتاب:1/ 334.

(1) يُنظر: أساس البلاغة: 1/ 110-111.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف: 116.

وذكر أبو البقاء الكفويّ (ت1093هـ) معنى الثقل في الكلمات ولكن بمعناها الجدليّ الفلسفيّ وليس علة الثقل التي تُوجب الفرار إلى الخفة، قال: (والثقيل من الْكَلِمَات: مَا كثرت مدلولاته ولوزامه كالفعل، فَإِن مدلولاته الْحَدث وَالزَّمَان، ولوازمه الْفَاعِل وَالْمَفْعُول وَالتَّصَرُّف وَغير ذَلِك)(3).

وورَدَ في المعجم الوسيط معنى التضعيف والمشقة ("ثقّله" جعله ثقيلاً، والحرف فِي الْكَلِمَة شدّده، وعَلى فلَان شقّ عَلَيْهِ)(4).

وما يعنينا من الثقل المعنى المجازي ثقل الكلام، ويمكن أنَّ نصطلح على علة الثقل **بأنَّها علةٌ لغويّةٌ حين يشقُّ على المتكلم نطقاً معيناً؛ فيفرّ إلى ما يستخفه من اللفظ؛ فتوجب ظواهر لغويّةً، منها الإعلال والإبدال والإدغام والقلب والحذف وغيرها.**

ومن المصاديق العمليّة لهذه العلة الموجبة لفرار المتكلم إلى ما يستخفه، وتخريجات اللغويين لها قول سيبويه: (وفي رجل اسمه رحى: رحويٌّ، وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة **استثقالاً** لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما **يستخفُّون**، إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريباً من أميٍّ؛ فلم يكونوا ليردُّوا الياء إلى ما **يستثقلون** إذ كانت معتلَّة مبدلة فراراً ممّا **يستثقلون** قبل أنْ يضاف الاسم، فكرهوا أن يردُّوا حرفاً قد **استثقلوه** قبل أنْ يضيفوا إلى الاسم في الإضافة)(1).

والفِرار من الثقل إلى خفته له مصاديق كثيرة في مستويات اللغة وفي مسائل متفرقة أكثر ما يسجّل لها من حضور في المستويين: الصوتيّ والصرفيّ، ويمكن أن نذكر أشهر مسائلها:

1. اجتماع الأمثال وتواليها(2).
2. تقارب الأصوات المتفقة مخرجاً أو صفةً(3).
3. إلتقاء الساكنين والتخلص منهما(4).
4. الجمع بين الجمع والنسبَ(5).
5. فتح همزة لامِ التعريفِ؛ لأنها أخفُّ الحركاتِ(6).

الإدغام الشاذ في "ستٌّ" و"ودٌّ" و"عِدّان"

يمكن أنْ ننتخب مسألةَ ما أدغم شاذاً وكيف فَرَّ العربيّ إلى ما يستخفه في هذا الإدغام ولم يطّرد في العربية، قال سيبويه في باب ما كان شاذاً ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد: (فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ [...] فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدّغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى **أثقل ممّا فرُّوا منه** إذا أدّغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدتٌ، ثم أدغم الدال في التاء [...].

(3) الكليات: 324.
(4) المعجم الوسيط:1/ 98.
(1) الكتاب:3/ 342.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية:1/ 129.
(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:3/ 1620.
(4) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 217.
(5) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:2/ 193.
(6) ينظر:المصدر نفسه:2/ 155.

ومن ذلك قولهم: "ودٌّ"، وإنّما أصلُه وَتِدٌ، وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذٍ فَخْذٌ فأدغموا، ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وَطْداً ووَتْداً، وكان الأجود عندهم تِدَةً وطِدَةً، إذ كانوا يتجشمون البيان.

وممّا بيّنوا فيه قولهم: عِتْدَانٌ، وقال بعضهم: عِتْدَانٌ **فراراً من هذا**، وقد قالوا: عِدّانٌ شبهوه بـ "ودٌّ"، وقلّما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمةٍ قبل الدال، لما فيه من الثقل، فإنّما **يفرُّون بها إلى** موضع تتحرك فيه، فهذا شاذٌ مشبّه بما ليس مثله نحو يهتدي ويقتدي)[1].

فإذا اجتمع حرفان متقاربان فإمّا أنْ يكونا في كلمتين أو في كلمة واحدة، فإن كانا في كلمتين نحو: مَنْ مِثْلك فيدّغم أحدُهما في الآخر، ولا يحدث لبس؛ لأنَّهما في معرض الانفكاك، فبالانفكاك يعرف أصل كل واحد منهما، وإن كانا في كلمة واحدة : فإن تحركا وأُلبس الإدغامُ لا يجوز أنْ يدّغم كما في وَطَدَ : أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوَتِد، وكذا في الاسم، نحو وَتِدٍ، وإن لم يُلْبس جاز الإدغام نحو ازَّمّلَ فِي تَزَمَّلَ؛ لأنَّ افَّعَّل – بتضعيف الفاء والعين – ليس من أبنيتهم، بل لا يجئ إلا وقد أُدّغم في فائه تاء تَفَعَّلَ كاتَّرَّك وازَّمَّلَ، ومن ثم لا تقول: اقَّطَعَ واضَّرَبَ، وإن كان تقاربهما كاملاً فجاز الإظهار نظراً إلى الالتباس بالإدغام، وجاز الإدغام نظراً إلى شدة التقارب، وذلك نحو وتَدَ يتِدُ وتْداً وَوَطَدَ يَطِدُ وَطْداً وعِتْدَانٍ في جمع عَتُودٍ ومنهم من يدّغم التاء في الدال فيقول وتَدَ يتِدُ ودّاً وعَتُوداً وعِدَّانا[2].

ويظهر ممّا تقدّم أنَّ الألفاظ مدار البحث يجوز فيها أمران:

أولاً: الإظهار، جاز الإظهار –وقد اصطلح عليه سيبويه (البيان) في نصّه المتقدم ذكره – نظراً لعلة الالتباس؛ لأنّه يؤدّي إلى التباس الأصول وتداخلها، فيظنّ أنّه من إدغام المثلين؛ فيُشك في أصله هل "ودّ" من "ود د" أو من "و ت د" ؟ ومن هنا وضع الجوهريّ، وابن منظور لفظة "ودّ" في الأصلين المذكورين، وكذلك إلتبس أصل "ستٌّ" هل هو من "س د س" أو من "س ت ت"؟ ومن ثَمَّ وضع الجوهريّ، وابن منظور، والفيروزآبادي لفظة "ودّ" في الأصلين المذكورين[1].

وقد وقع التداخل أيضاً بين "ع ت د" و "ع د د" في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:31] وقد وضع ابن منظور هذا اللفظ في الأصلين المذكورين[2]، فخوفاً من الالتباس والتداخل تجشموا "وَتْداً" و" وَطْداً" و"عِتْدَان".

ثانياً: الإدغام: يجوز الإدغام خوفاً من الثقل وإن كان إدغاماً شاذاً لم يطّرد في العربية علته الفرار ممّا يستثقل نطقه، فاستثقلوا في "عِتْدان" اجتماع التاء الساكنة مع الدال؛ للتقارب الذي بينهما حتَّى كأنهما مِثلان، ليس بينهما حاجز، وكذلك أيضًا "وَتِدٌ" لَمَّا سكنت التاء في لغة بني تميم، اجتمعت التاء ساكنة مع الدال، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا في "عِتْدانٍ"[3]، والعلة الصوتيّة سوّغت هذا الإدغام بين التاء والدال نظراً لشدّة التقارب بين مخرجي الصوتين، واتفاقهما في صفة الهمس، فقالوا: "ودٌّ" و"ستٌّ" و"عِدّان".

ويبدو لي أنْ أقف على نصّ مهم قاله سيبويه تقدّم ذكره أظنُّ أنّ خللاً وقع فيه وهو:

(ومما بيّنوا فيه قولهم: عِتْدَانٌ، **وقال بعضهم: عِتْدَانٌ فراراً من هذا**، وقد قالوا: عِدّانٌ شبهوه بـ"ودٌّ").

---

(1) الكتاب:4/ 482.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين:3/ 267–268.

(1) ينظر:تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي:2/719–720.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 512–513.

(3) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:453.

لا أرى معنى لقوله: **(وقال بعضهم: عِتْدَانٌ فراراً من هذا)** هل يفرُّون من عِتْدان الى عِتْدان؟ لا فائدة من أن يُفرّ من لفظ الى مثيله، بل لا يُقبل عقلاً مثل هذا الفرار، فالظاهر –والله العالم– أن خطأً وقد وقع في النصّ تصحيفاً أو تحريفاً يمكن أن نقدّم حلولاً لهذا المشكل عسى أنْ يكون أحدها هو الصواب:

أولاً: "عِتْدَان" في قوله: **(وقال بعضهم: عِتْدَانٌ فراراً من هذا)** هو "عِدّان" المدّغمة شذوذا للتخفيف والظاهر أنَّ الناسخ أو المحقق قد ظنّ نقطتي التاء شدةً فأثبتها "عِتْدَان" فيكون نصّ سيبويه بعد التصويب (ومما بيّنوا فيه قولهم: عِتْدَانٌ، **وقال بعضهم: عِدّانٌ فراراً من هذا،** وقد قالوا: عِدّانٌ شبهوه بـ"ودٍّ").

وهذا هو موطن الشاهد في المسألة "عِتْدَان" مع ثقلها فيها إظهار التاء والدال، وقال بعضهم: عِدّان بالإدغام الشاذ فراراً من عِتْدان الثقيلة على اللسان، وممّا يوكّد صحة هذا الرأي أنَّ ابن السراج عندما ذكر المسألة ذكرها كما أوردها سيبويه إلا أنَّه أسقط العبارة محل الشك، قال: (وممّا بيّنُوا فيهِ "عِتْدَانٌ" وقَد قالوا: "عِدّانٌ" شبهوهُ بـ"ودٍّ")(1).

ثانياً: "عِتْدان" في قوله: **(وقال بعضهم: عِتْدَانٌ فراراً من هذا)** هو "عُتُد" جمع عَتُود، وقد ذكر هذا المعنى الزمخشريّ في المورد نفسه إدغام الشاذ، قال: (ومن الإدغام الشاذ [...] عِدّان في عِتْدان. وقال بعضهم عُتُد فراراً من هذا)(2). وقد وضّح ابن يعيش قول الزمخشريّ في شرحه للمفصّل، قال:(وأمّا عِتْدان فهو جمع عتود وهو التيس، وفيه لغتان: عِتْدان وعِدّان، فأمّا عِدّان فشاذ كشذوذ "ودّ" في "وتد" [...] وقال بعضهم عُتُد في جمع عتود على حدّ رسول ورُسُل فراراً من الإدغام في عِدّان)(3).

والظاهر –والله أعلم– أنْ تحريفاً وقع بين "عُتُد" و"عِتْدان" وهناك احتمالين: **أحدهما:** أنَّ سيبويه نصب "عُتُداً" في نصّه **(وقال بعضهم: عتداً فراراً من هذا)** وهو وجه جائز في العربيّة بعد القول إلا أن الناسخ أشبع التنوين نطقاً فكتبه نوناً فصار "عتدان".

والآخر: احتمال لا يخلو من ضعف؛ لضعف الأسلوب حينئذٍ ومثل هذا الأسلوب لا يمكن أنْ ننسبه إلى سيبويه، ومع ذلك يبقى وجهاً محتملاً على ضعفه يمكن أنْ يكون حلاً، وهو أنَّ الألف والنون في عِتْدَان هما "أنّ" حرف التوكيد فيكون نصّه (وقال **بعضهم: عُتُد أنَّ فراراً من هذا)** أو "إنْ" مكسورة الهمزة ساكنة النون، فيكون نصّه (وقال **بعضهم: عُتُد إنْ فراراً من هذا)** وتوجيهه النحويّ إن كان فراراً.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّي لم أعثر في معجمات اللغة على من قال: إنَّ عَتود جمعها عُتُد، وما سُمع من أنَّ عتود جمعها عِدّان وأعتِدَة(1).

أمّا عُتُد فجمع عتيد، قال الخليل: (والعتيدُ: الشّيءُ المُعَدُّ، أَعتَدْناه، أي: أعددناه لأمرٍ إن حزب، وجمعه: عُتُدٌ، وأَعْتِدة)(2)، وعُتُدٌ جمع عتاد أيضاً، قال أحمد ابن فارس: (وَجَمْعُ الْعَتَادِ عُتُدٌ وَأَعْتِدَةٌ)(3).

وعَتَدٌ وعَتِدٌ بفتح التاء وكسرها صفةٌ للفرس وليس صفةً ولا جمعاً للمعز، قال الأزهريّ: (وَسمعت أَبَا بكر الْإِيَادِي يَقُول: سَمِعت شمراً يَقُول: فرسٌ عَتِدٌ وعَتَدٌ: مُعَدٌّ مُعْتَدٌ؛ وهما لُغَتَانِ. وَقَالَ ابْن السّكيت: فرسٌ عَتِد وعَتَد وَهُوَ الشَّدِيد التامّ الخَلْق المُعَدّ للجري)(4).

---

(1) الأصول في النحو:3/ 432.
(2) المفصّل في صنعة الإعراب:556.
(3) شرح المفصّل:103/10.
(1) ينظر: تهذيب اللغة:2/ 116.
(2) العين:29/2.
(3) مقاييس اللغة:4/ 216.
(4) تهذيب اللغة:116/2.

والظاهر أنّ الذي دفع ابن يعيش الى أنْ يقول: عُتُدٌ جمع عَتُود حمله على رُسُل جمع رَسُول، ولا أرى ضيّراً من جمعه هذا الجمع؛ لأنَّ أعتدة جمع مشترك لـ "عتيد وعتاد وعتود"، وعُتُدٌ: جمع مشترك لـ "عتاد وعتيد" فلماذا لا يصحّ لقسيمهم الثالث "عتود" وقد ذكر ابن يعيش له نظيراً؟

المطلب الثاني

الفرار من اللبس إلى أمنه.

اللغات تنظر إلى أمن اللبس بوصفه غايةً لا يمكن التفريط فيها؛ لأنَّ اللغة الملبسة لا تصلح للفهم والإفهام(1)، واللغة وسيلة تواصل اجتماعي لا يمكن أن تكون ملبسةً وإلا انتفى تواصلها ومن ثَمَ اجتماعيتها، فلا يعبّر بها الناطقون عن أغراضهم.

وما دامت المباني الصرفية والتراكيب النحويّة تعبّر عن معانٍ فلا بدّ من أن يكون أمن اللبس قائماً في المباني والتراكيب من طريق القيم الخلافيّة التي تتكفل بالتمييز بين هذا المبنى الصرفيّ وذاك، وبين هذا المعنى النحويّ وذاك(2).

استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه(3)، قال: (ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبِسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أنْ يَبْدَءوا بما فيه الَّلبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ)(4).

وقد عقد المبرّد باباً لِما تتبع فيه ألف الندبة غيرها، وعلة هذا الباب الفرار من اللبس، قال: (هَذَا بَاب مَا تكون ألف الندبة تَابِعَة فِيهِ لغَيْرهَا فِرَارًا من اللّبْس بَين الْمُذكر والمؤنث وَبَين الِاثْنَيْنِ وَالْجمع)(5).

ومن مصاديق إزالة اللبس في استقراء سيبويه ما عبّر عنه بالفرار من اللبس إلى ما يضمن عدمه – وإن لم يصرح بلفظ الالتباس – في باب ما ضوعفت فيه العين واللام، قال: (وذلك نحو: ذرحرح، وحلبلابٍ، وسرطراط [...] يدلك على ذلك قولهم: ذراحٌ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء، وقالوا الحلب، وإنما يعنون الحلبلاب، وكذلك على ذلك قولهم: صمامح وبراره، فلو كانت بمنزلة سفرجلٍ لم يكسروها للجمع، ولم يحذفوا منها؛ لأنَّهم يكرهون أن يحذفوا ما هو من نفس الحرف **ألا تراهم لم يفعلوا ذلك ببنات الخمسة وفرّوا إلى غير ذلك حين أرادوا أن يجمعوا**، وقولهم سرطراطٌ دليلٌ؛ لأنَّه ليس في الكلام سفرجالٌ، وأدخلوا الألف ههنا كما أدخلوها في حلبلابٍ)(1).

فأمن اللبس مظهر من مظاهر التخفيف في العربية؛ لأنَّه يعطي المتكلم حريّة في صوغ التراكيب والألفاظ مع التنبيه على أنَّ أمن اللبس في العربية يتمثل في المستوى الفصيح المعرب من كلام العرب الذين يستعملون اللغة استعمالا فنياً مقصوداً منه المواءمة بين المبنى والمعنى(2).

والفرار من اللبس إلى أمنه له وقائع عمليّة كثيرة في مسائل العربيّة وأكثر ما يتجلى في المستوى النحويّ ومن ثَمَّ الصرفي، ويمكن أنْ نذكر بعض مسائله:

1. اللبس في موارد البدل والمبدل منه(3).

---

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:233.

(2) ينظر: المصدر نفسه:146.

(3) ينظر: العربية والغموض:116.

(4) الكتاب:48/1.

(5) المقتضب:247/4.

(1) الكتاب: 327/4.

(2) ينظر: نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د.حسن خميس الملخ:130.

2. اللبس بين المذكر والمؤنث والمثنى والجمع[4].
3. اللبس فيما يُوجب الاعتلال وما يُوجب التصحيح[5].
4. اللبس في المنسوب بغيره، واللبس في الجمع بغيره[6].

دلالة الكاف في "رويدك"

يمكن أنْ ننتخب مسألةَ دلالة الكاف في "رويدك" شاهداً على علة اللبس وكيف يؤمن منه حين يلتبس المراد من "رويد" التي يشترك فيها المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، وقبل دلالتها لا بدَّ من أنْ نذكر مواضع "رويد" الأربعة وأوجهها[1]:

الوجه الأول: أن يكون اسمَ فعلٍ؛ لأنَّه وقع موقع فعل الأمر، وهو مبني.

الوجه الثاني: أن يكون مصدراً، وهو على قسمين: أحدهما: أن يكون مفرداً، نحو قولك: رويداً يا زيد، ورويداً عمراً يا زيد، والآخر: أنْ يكون مضافاً، نحو: رويدَ زيدٍ، بمنزلة قولك: ضَرْبَ زيدٍ.

الوجه الثالث: أن يكون حالاً، وذلك إذا حذفت الموصوف، فتقول: ساروا رويداً، أي:

الوجه الرابع: أن يكون صفة فيعرب، نحو: ساروا سيراً رويداً.

فالوجه الأول من أوجه "رويدَ" اسمُ فعلِ أمرٍ مبني على الفتح تتصل بها الكاف، قال سيبويه: (واعلم أن رُوَيْداً تَلحقها الكافُ وهي في موضع اِفْعلْ، وذلك كقولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ)[2].

فعلل سيبويه ومن تابعه إلحاق هذه الكاف في "رويد"؛ لأنَّها تلتبس بغيرها، قال: (لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل الكافَ **حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني،** وإنَّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعني غيرَه)[3].

فقد تبيّن أنَّ دخول الكاف على "رويدَ" فرار من اللبس بين المخاطب وغيره، ولم يكتف سيبويه بإيضاحه، بل حاول أنْ يقرب دلالة الخطاب في "رويدك" و"رويدكم" بأمثلة أخر، قال: (فلَحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ، للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ، إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتاً لك، فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ؛ استغناءً بإقبالِه عليك، وقد تقول أيضاً: رُوَيْدَكَ، لمن لا يُخاف أنْ يَلتبسَ بسِواه توكيداً، كما تقول للمقبِلِ عليك المُنْصِت لك: أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ، توكيداً)[4].

فالذي يُلاحظ على قياس سيبويه أنَّه احتكم إلى سياق الحال في التباس الخطاب من عدمه، فتقول لرجلٍ "رويدك" وقد أقبل عليك وهو يعي جيداً أن الحديث معه، كما تخاطب رجلاً من دون ذكر اسمه بـ"أنت تفعل" إذا كان مقبلاً عليك منصتاً لك، فكاف الخطاب في "رويدك" بمنزلة ندائه.

وقد أولى سيبويه دلالة الكاف على الخطاب والفرار من التباسها أهميّةً، فبحث لها عن نظير معنوي؛ لتقريب دلالتها، قال: (ونظيرُ الكاف فى رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ "لك" التي تجيء بعد هَلُمَّ في قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسمٌ

---

(3) ينظر: الأصول في النحو:46/2.

(4) ينظر: المقتضب:274/4.

(5) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف:175.

(6) ينظر :همع الهوامع:405/3.

(1) يُنظر: الأصول في النحو:1/ 143، ومنازل الحروف، الرمانيّ:51.

(2) الكتاب:1 /244.

(3) المصدر نفسه:244/1 والمقتضب:3/ 209، والصاحبي في فقه اللغة العربية:73.

(4) الكتاب:244/1.

مجرورٌ باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رُوَيْدَ وأشباهها كأَنه قال: هَلُمَّ، ثم قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة سَقياً لك)[1]، أمّا الوجه الثاني من" رويد" فهو مصدر فيُقال: رُوَيْدَك نفسِك إذا أراد أن يحمل نفسَك على كاف الخطاب فهو في موضع جرٍّ وإذا حمله على الضمير فيها رفعه، تقول: رويدك نفسُك أمّا إذا نصبت نفسَك فبمنزلة رويدك عبدَ الله، تكون قد حملته على الفعليّة، قال سيبويه: (إذا جعلتَه مصدراً؛ لأنّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف. فإن حملتَ نفسَك على الكاف جررتَ، وإن حملتَه على المضمر فى النيّة رفعتَ. وكذلك: رُوَيْدَكُمْ، إذا أردت الكاف تقول: رُوَيْدَكُم أَجمعينَ. وأَمّا قولُ العرب: رُوَيْدَكَ نفسَك، فإنَّهم يَجعلون النفسَ بمنزلة عبد الله إذا أمرت به، كأَنَّك قلت: رُوَيْدَكَ عبدَ الله، إذا أردت: أَرْوِدْ عبدَ الله)[2].

وقد بيّن المبرّد أنَّ الكاف زائدة لدلالة الخطاب وليست فاعلاً مستشهداً بقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء: ٦٢] بدليل لو أنَّها كانت فاعلاً لَكَانَ من الخطأ إذا قلت: " رُوَيْدَكُم"؛ لِأَن عَلامَة الفاعل الْوَاو كَقَوْلِك: أرودوا[3]، ففرّوا وخافوا وهربوا من التباسها بغيرها.

المطلب الثالث

الفرار من القبح إلى حُسنه.

القبح لغةً نقيض الحسن عام في كل شيء[1]، هذا ما ذكرته المعاجم، وقد فسّرته بمعنى ضدّه،، وضدُّهُ الحُسن، والحُسْنُ، بالضمِّ: الجَمالُ[2] فتركنا المعجميّون أنْ نفهم القُبح بالمفهوم المخالف وهو الحُسن، وقد استشف أحد الباحثين المعنى اللغويّ من معنى الضدّ بأنَّه ما لا يقبله الإنسان بطبعه من الأفعال والأشكال إلا أنَّه جانب الصواب حين اعتقد أنَّ اللغويين ذكروا معنيين آخرين لـ"قَبُح" أحدهما: نحّاه وأقصاه، والآخر: بثرةً في الوجه إذا فضخها حتى يخرج قيحها[3]، والصواب أنّ هذين المعنيين لـ"قَبَحَ" بفتح الباء ومصدره قَبْحَاً، وهو من باب فَتَحَ يَفْتَحُ، أمّا "قَبُحَ" فمصدره قُبْحَاً من باب كَرُمَ يَكْرُمُ ففرق بين المصدرين والبابين وإنْ لمسنا رابطاً دلاليّاً بينهما.

وأظنّ أنَّ المعجم الوسيط استدرك على اللغويين اقتصارهم على تفسيرها بالضدّ فورد فيه (القُبْح ضد الْحسن وَيكون فِي القَوْل وَالْفِعْل وَالصُّورَة وَمَا نفر الذَّوْق السوي)[4]

أمّا القبح في مفهوم سيبويه اصطلاحاً واستعمالاً فقد تتبعه الباحث نفسه إلى أنْ خرج بتعريفٍ على أنَّه (الحكم على الاستعمال اللغويّ المخالف لفظاً لما عُرف عن العرب في كلامهم سواء أأثر ذلك على المعنى أم لم يؤثر)[5]. والفرار من القبح هو فرار من كلام لم يستقم لفظه بما يتفق وطريقة الفصحاء في نسج كلامهم، قال سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: (وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا)[6]. فيُفرّ إلى ما يستحسن مثله، ليكون مستقيماً حسناً (فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس)[7].

---

(1) الكتاب:246/1.
(2) المصدر نفسه251/1 والأصول في النحو:143/1.
(3) ينظر: المقتضب:210/3.
(1) لسان العرب:2/ 552.مادة (قبح)
(2) ينظر: تاج العروس:34/ 418.
(3) يُنظر:الاستعمال اللغويّ القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه:؟؟؟؟
(4) المعجم الوسيط:2/ 710.
(5) الاستعمال اللغويّ القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه:؟؟؟؟
(6) الكتاب:1/ 26.
(7) المصدر نفسه:1/ 25.

صاحب الحال نكرة

يمكن أنْ ننتخبَ مسألةَ مجيء صاحب الحال نكرة، وما يقبح فيها وكيف يُفرُّ منها إلى ما يستحسن نطقه؟ قال سيبويه في باب ما ينتصب؛ لأنَّه قبيح أنْ يُوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله: (وذلك قولك هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقَبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده)[1].

لا يجوز أنْ يأتي صاحب الحال نكرة؛ لأنَّه كالمبتدأ في معناه، وحقّ المبتدأ أن يكون معرفةً، وفي استقراء كلام الفصحاء وجدنا مجيء صاحب الحال نكرة مع وجود مسوّغ لذلك فاختصر ابن مالك تلك المسوّغات في بيتين تعليميين، قال[2]:

ولم يُنكَّرْ –غالباً– ذو الحال إنْ   لم يتأخر أو يُخصَّص أو يَبِنْ

من بعدِ نفي أو مضاهيه كلا   يبغ امرؤٌ على امرئ مستسهلاً

وما يعنينا من تلك المسوّغات المسوّغ الأول تأخّر صاحب الحال، فإنّه لا يجوز أن نَصِف الصفة بالموصوف؛ فقبح في كلامهم أن يضعوا الصفة مكان الاسم فلا يجوز "فيها قائمٌ" (ولو حَسُن أن تقول: "فيها قائمٌ" لجاز "فيها قائمٌ رجلٌ" لا على الصفة، ولكنه كأنَّه لما قال: "فيها قائمٌ"، قيل له مَن هو؟ وما هو؟ فقال: "رجلٌ أو عبدُ الله" وقد يجوز على ضعفه وحُمل هذا النصب على جواز "فيها رجلٌ قائماً"، وصار حين أُخر وجه الكلام، فراراً من القبح)[3].

فتأخير صاحب الحال صار وجه الكلام من وجهة نظر سيبويه فراراً من قبح قولهم:"فيها قائمٌ" فلا يجوز وضع الوصف موضع الاسم فيجوز حينئذٍ على ضعف "فيها قائمٌ رجلٌ" (كما أنَّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أنْ يحملوا الكلام على غير وجهه)[4].

استشهد سيبويه للوجه الذي استحسنه بقول الفصحاء من شعراء العرب[1]: قال كثير:

لِمَيَّة مُوحشاً طَلَلُ   يَلوحُ كأنّه خَلَلُ

وقال ذو الرّمة: وتَحْتَ العَوّالِي في القَنا مستظِلةً   ظِباءٌ أعارتُها العيونَ الجآذرُ

وقول الآخر: وَفي الجِسْم مِنّي بَيِّناً، لَوْ عَلِمْته   شُحُوبٌ وإنْ تَستَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

أودّ أنْ أشير الى أنَّ الحال من النكرة ليس محل اتفاق، فما ذُكر رأي سيبويه وللكوفيين والأخفش رأي آخر[2]، عرض هذا الاختلاف السهيلي بسؤال طرحه يبدو فيه مستغرباً وهو أنَّ الحال لو كانت ممتنعة من النكرة، وكان قبحاً في الكلام بسبب التنكير، فلماذا اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت الحال متقدمة على الاسم كما أنشد سيبويه للشعراء الثلاثة على جواز نصبها متقدمة على صاحبها النكرة[3].

يرى الأخفش والكوفيون أنَّ طللاً وظباءً وشحوباً ورجلاً في أقوال الشعراء وتمثيل سيبويه فاعل لفعل الاستقرار المتعلق بالجار والمجرور والظرف وليس مبتدأً على رأي سيبويه، وأنَّ الحال منصوب من الضمير في شبه الجملة وليس من المبتدأ المتأخر النكرة، وقد طرح السهيليّ سؤالاً نصر فيه مذهب الأخفش إلا أنَّه يميل إلى مذهب سيبويه، قال:

---

(1) الكتاب: 2/ 122.

(2) ألفية ابن مالك:33.

(3) الكتاب:2/ 122.

(4) المصدر نفسه:335/2.

(1) ينظر: الكتاب:123/2.

(2) ينظر:مغني اللبيب:865/1.

(3) ينظر:نتائج الفكر في النحو:183.

(فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا "مُوحِشاً" حالاً من "طَلَلُ" و" قائم " حالاً من رجل، إذا قلت: فيها قائماً رجل، وهو لا يقول بقول الأخفش: إنَّ قولك: رجلاً وطللاً فاعل بالاستقرار الذي تعلق به الجار؟ فلو قال بهذا القول عذرناه، ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولا بدَّ في خبر المبتدأ من ضمير (يعود) على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر، فلم لا تكون هذه الحال من ذلك الضمير ولا تكون من النكرة؟ ما الذي دعاهم إلى هذا؟)[4].

وقد أشار إلى أنَّ الإجابة عنه تتطلب اعتناء وتقصّياً ولم يجد جواباً شافياً من شُراح الكتاب وأنَّ الجواب يستدعي الدور المنطقي بين رأي سيبويه والأخفش، قال: (فأنت إنْ جعلت الحال من قولك: فيها قائماً رجل من الضمير، لم يصحّ تقدير المضمر إلا مع تقدير فعل يتضمنه، ولا يصحّ تقدير فعل بعده مبتدأ؛ لأنَّ معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً، وإذا صار فاعلاً بطل أنْ يكون في الفعل ضمير لتقدّم الفعل على الفاعل، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه، وهذا بديع في النظر، فإنْ قيل: إنّ المجرور ينوى به التأخير؛ لأنَّ خبر المبتدأ (حقه) أن يكون مؤخراً قيل: وإذا نويت به التأخير لم يصحّ وجود الحال مقدمة على المبتدأ؛ لأنَّها لا تتقدّم على عاملها إذا كان معنوياً فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عند سيبويه، وفاعل عند الأخفش، وهذا السؤال لا يلزم الأخفش على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله، ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرتُ قول الأخفش نصراً مؤزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسراً! ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل)[1].

فخلاصة المسألة والاختلاف فيها أنّ ما رآه سيبويه فراراً من قبح تركيبٍ لم يكن كذلك في توجيه الأخفش والكوفيين، فلم يأتِ الحال من النكرة، بل جاء على أصله حالاً من الضمير وهو أعرف المعارف، فلم يتصوّر الأخفش ومن تبعه فراراً من شيء ولا قُبحاً، ويبدو لي أنَّ استقراء سيبويه لهذا التركيب بباب ما ينتصب؛ لأنَّه قبيح أنْ يُوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله وصفٌ علمي لتركيب لغويّ كثر استعماله على ألسنة الفصحاء، وإن طال عنوان الباب، ونحن أحوج ما نكون إلى أنْ نَصِف قواعد عربيتنا بهذه الطريقة البعيدة عن التكلّف لا بمنهج أنْ نقدّرَ متعلّقاً وهذا المتعلّق هو فعلٌ؛ ليرفع النكرة، ونقدّرَ فيه ضميراً؛ ليأتي منه الحال.

المطلب الرابع

الفرار من الطّول إلى اختصاره.

ليس لطول الجمل العربية مقدار معين؛ ليصلح الطّول علةً لحذف شيء منها، ولكن النحاة جعلوه علةً للحذف(1)، وقد نُسب بعض ما حُذف من حروف الكلمة إلى اختلاف لهجتين كما في "افعللت وافعاللت"، قال ابن جني: (وليس شيء يقال فيه: "افعاللتُ" إلا يقال فيه: "افعللتُ" ولا شيء يقال فيه: "افعللت" إلا يقال فيه: "افعاللت", إلا أنه قد تَقِلّ إحدى اللغتين في الشيء وتكثر في الأخرى، إلا أن طرح الألف من "اخْضَرَّ, واحمرَّ، واصفرَّ، وابيضَّ, واسودَّ" أكثر، وإثبات الألف في "اشْهَابّ وادْهامّ، واكْمَاتَّ" أكثر)[2].

تباينت آراء البصريين والكوفيين في جواز حذف بعض الحروف من الاسم المقصور والممدود في تثنيتهما إذا كثرت حروفه، قال أبو البركات الانباريّ:(ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التثنية[...] وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران[...] وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود)[3]. ومواضع الحذف؛ لطول اللفظ مفرداً كان أو جملةً كثيرة في موروثنا اللغويّ.

---

(4) نتائج الفكر في النحو:184.

(1) نتائج الفكر في النحو:184-185.

(1) يُنظر: نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين:143.

(2) المنصف لابن جني:80.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف:2/ 621.

والذي يبدو لي أنّ علة الطّول متداخلةٌ مع علتين ذُكرتا من علل الفرار اللغويّ، إحداهما: علة الثقل التي تستدعي خفةً، والأخرى: علة القبح التي تستدعي حُسناً.

أما تداخلها مع الثقل؛ فلأنَّ الطّولَ يُثْقِل الكلامَ ومن ثَمَّ يستدعي أنْ نخففه بحذف شيء منه، وقد جعل اللغويون مصطلح التخفيف أو الخفة ملازماً للطول بوصفه وسيلة في الفرار أو التخلص منه، وهذا دليل على تداخلهم، قال أبو البركات الانباريّ:(والذي يدلّ على أنَّ طول الكلمة، وكثرة حروفها له أثرٌ في الحذف قولهم "اشْهَابَّ اشْهِبَابًا، واحْمَارَّ احْمِرَارًا"، وأصله اشهيبابًا واحميراراً، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن "كينونة" أصلها كيَّنونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلباً للتخفيف؛ فدلَّ على أنَّ طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك ههنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنَّه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه)[1].

أمّا تداخل علّة القبح التي تستدعي تحسين اللفظ؛ فلأنَّ الطّول قد يفسد الكلام فبحذف بعضه يكمن حُسنه، قال المبرد: (فَأَما قَوْله: " وَالشَّمْس وَضُحَاهَا" فَإِنَّمَا وَقع الْقسم على قَوْله: "قد أَفْلح من زكاها" وحذفت اللَّام لطول الْقِصَّة؛ لِأَن الْكَلَام إِذا طَال كَانَ الْحَذف أجمل)[2].

1. ومن مصاديق الفرار من الطّول الحذف من الخماسيّ، قال العكبريّ: (وجَميعُ الرُّباعي لَهُ جمْعٌ واحدٌ وَهُوَ فَعَالِل سواءٌ كَانَت حروفُه كلّها أصولاً أَو كَانَت بعضُها للإلحاق؛ لأنَّ الأربعةَ لَا بدّ فِيهَا من زِيادةِ ألفِ التكسير لِتَدُلَّ على الْجمع فَلَوْ زَادوا حَرْفاً آخرَ لطالتْ الكلمةُ وهُم قد حَذَفوا من الخماسيَّ فِراراً من الطّول)(3).

ويرى الدكتور حسن خميس الملخ أنَّ علة الطّول لا تكون مقنعة إلا في حالات جواز حذف روابط المطابقة والإرجاع، أما حذف روابط الاستحقاق كالتنوين والنون فقد يكون بابه المنهج التأريخيّ(4).

وقد أجاد الدكتور نهاد الموسى في رصد حقيقة علة الطّول حين رأى أن النحاة تمسكوا بها؛ لأنَّها تخدم منهجهم التعليليّ الذي أخذوا به أنفسهم[5]، وهذا ما دفعنا إلى أن نصفها بأنَّها علل استدعتها الصنعة اللغويّة، وإن كانت متداخلةً مع عللٍ ربّما استوجبها استقراء كلام العرب.

والفرار من الطّول إلى اختصاره أو تخفيفه له وقائع عمليّة كثيرة في مسائل العربيّة وأكثر ما تتجلى علة الطول في المستوى النحويّ ويليه المستوى الصرفي، ويمكن أنْ نذكر طائفةً من مسائله[6]:

2. الفرار من الطول بحذف عائد الصلة.
3. الفرار من طول التنوين وتعويضه بالإضافة.
4. الفرار من طول الكلام فيلزم الإضمار.
5. الفرار من طول الشرط فجزمت "إنْ" فعلها وجوابها.

حذف العائد من الصلة

يمكن أنْ ننتخبَ مسألةَ حذف العائد من الصلة بوصفها دليلاً على الفرارِ من الطّول وهي من أشهر المسائل التي توظف فيها علة الطول، فالموصول لا بدَّ له من عائد يرجع إليه، والعائد له أحكام، وما يعنينا هنا حذفه من جملة الصلة، فيحذف العائد إذا كان مرفوعاً ويحذف أيضاً إذا كان منصوباً وإذا كان مجروراً ولكلِّ نوع من أنواع الإعراب أحكام:

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف:621/2.

(2) المقتضب:2/ 337

(3) اللباب في علل البناء والإعراب:2/ 185.

(4) يُنظر: نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:144.

(5) يُنظر: في التطور النحويّ وموقف النحويين منه:15 (بحث).

(6) يُنظر: نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:143-144.

أولاً: يُشترط في حذفه مرفوعاً أنْ يكون مبتدأً وخبره مفرد، فيُحذف مع "أي" من دون شرط إطالة الصلة، ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي إلا إذا طالت نحو: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً فيجوز حذف هو فتقول جاء الذي ضاربٌ زيداً ومنه قولهم: "ما أنا بالذي قائل لك سوءاً" التقدير بالذي هو قائل لك سوءاً فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياساً نحو: "جاء الذي قائمٌ" التقدير "جاء الذي هو قائمٌ"، ومنه قراءة يحيى بن يعمر: "تماماً على الذي أَحْسَنُ" بالرفع، وقراءة مالك بن دينار وابن السماك "ما بعوضةٌ" بالرفع(1).

ثانياً: يُشترط في حذفه منصوباً أن يكون متصلاً منصوباً بفعلٍ تامٍ أو بوصفٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان:41] أي بعثه الله(2).

ثالثاً: يُشترط في حذفه مجروراً أن يكون مجرورا بالإضافة أو بالحرف فإن كان مجروراً بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاض إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[طه:72] والتقدير ما أنت قاضيه، وإن كان مجرورا بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي منه(1).

فمدار البحث في حذف العائد هو ما يمكن أنْ يسجّله النحويون من فرارٍ في بعض أحكامه وتحديداً فيما كان منصوباً منه، قال ابن هشام: (وَقَالَ الصفار إِنَّمَا فرَّ الأَخفش من حذف الْعَائِد فِي نَحْو: "الذِي رَأَيْته نَفسه زيد"؛ لأَنَّ الْمُقْتَضِي للحذف الطول وَلِهَذَا لَا يحذف فِي نَحْو: "الَّذِي هُوَ قَائِم زيد" فَإِذا فرُّوا من الطّول فَكيف يؤكدون، وَأما حذف الشَّيْء لدَلِيل وتوكيده فَلَا تنَافِي بَينهمَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لدَلِيل كَالثَّابِتِ)[2].

والذي يلاحظ عمّا نُقل عن الأخفش أنَّه هو مَن فرَّ من نطق الضمير العائد وكأنَّ الاستقراء وقع على كلامه، هكذا يعبّر اللغويون في كثير من الأحيان فينسبون ما كان للعربيّ إلى اللغويّ إذا كان له رأي في المسألة مدار البحث، والحقيقة أنَّ المسألة فيها اختلاف والأخفش أهم أطرافه واتفق معه الكسائي وخالفهم فيها ابن السراج ونُقل أنَّ أكثر المغاربة مع رأي ابن السراج من دون أنْ يحددوا مَن منهم؟ ونُقل أيضاً أنَّ النقل عن الفراء أُختُلف، قال المراديّ (ت 749هـ): (إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء)[3].

فمدار الاختلاف في العائد المنصوب، فإذا حُذِف أيجوز توكيد المحذوف والعطف عليه؟ وقد تبيّنت أطراف الاختلاف إلا أنَّ المهم هو أنْ نبيّن أين وقع طول الكلام؟ ولماذا وحُذف العائد المنصوب من دون غيره؟.

فلو حلّلنا قوله تعالى:(أَهَذا الَّذِي بعث الله رسولا) من وجهة نظر النحويين نجد أنَّ مسألةَ الطّول تكمن في الاسمَ فقد طالَ لاجتماعه من أَرْبَعَة أَشْيَاء: الَّذِي "الاسم الموصول"، وَالْفِعْل "بعث"، وَالْفَاعِل "الله"، وَالْمَفْعُول "رسولا"؛ لذلك جاز الحذف فراراً من الطول، أمَّا حذف المنصوب دون غيره فلَا يجوزُ حذفُ الْمَرْفُوع؛ لأنَّه فاعلٌ، والفاعلُ لَا يُحذف[1].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل:1/ 165 وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:1/ 154.

(2) المصدر نفسه:169/1 والمصدر نفسه:156/1.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل:173/1 وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:1/ 159.

(2) مغني اللبيب:794.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1/ 456. وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:1/ 154 وهمع الهوامع:1/ 350.

(1) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:2/ 125-126.

فهذا العائد المنصوب المحذوف لعلة الطول أيجوز أن نؤكّده أو نعطف عليه فنقول: " جَاءَنِي الذِي ضربت نَفسه" و" جاءني الذِي ضربت وعمراً" ؟ منع الأخفش توكيد العائد المحذوف وهو أوّل من ذكر شرط أن لا يؤكد المحذوف، وقد نُقل عنه أنَّه فرّ من حذف العائد إذا وُكّد، أي لا يجوز عنده حذف العائد مع توكيده؛ لأنّ المقتضي التوكيد يُراد به الطول والحذف يراد به الاختصار، فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟(2).

وممّا يستغرب منه أنَّ المرادي وتابعه السيوطي قد نسبوا إلى الأخفش أنَّه أجاز التوكيد والعطف على العائد المحذوف وهو عكس الحقيقة المتقدم ذكرها التي أوردها ابن هشام وقد نسبوا المنع إلى ابن السراج وأكثر المغاربة(3).

المطلب الخامس

الفرار من ظواهر لغويّة إلى متطلبات الصنعة

حرصاً من البحث على استقصاء حقيقة الموضوع بتفاصيله وأسبابه وحقيقته، حاولت تتبع مصطلح الفرار ومشتقاته وكيف وُظف في موارده اللغويّة، فتبيّن أنَّ صناعة اللغويين وأصول التفكير اللغويّ بحيثياته المبنيّة في كثير من تفاصيلها على العلوم العقليّة كان لها أثرٌ واضح في توظيف فكرة (الفرار من) و(الفرار إلى).

فوقعت على نصّ نُقل عن ابن عصفور يوضّح حقيقة الصنعة وفيه من البيان ما يغني مبحثنا هذا، ونمسك عن التعليق، قال ابن هشام:([...] وَقد خفيت هَذِه النُّكْتَة على ابْن عُصْفُور فَقَالَ هربوا من مَحْذُور وَهُوَ أَن يفصلوا بَين كَانَ وَاسْمهَا بمعمول خَبَرهَا فوقعوا فِي مَحْذُور آخر وَهُوَ تَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر حَيْثُ لَا يتَقَدَّم خبر الْمُبْتَدَأ وَقد بَينا أَن امْتنَاع تَقْدِيم الْخَبَر فِي ذَلِك لِمَعْنى مَفْقُود فِي تَقْدِيم معموله)(1).

فبدا لي أن نذكر أمثلةً من الظواهر اللغويّة الواقعة في لغة الفصحاء، وكيف ألجأتهم الصناعة إلى أنْ يفرّوا إليها، وسنقتصر على صنعة واحدة بوصفها مصداقاً فنتناولها تحليلاً:

1. الفرار من الدور إلى قطعه(2).
2. الفرار من الفصل بين المتلازمين(3).
3. الفرار من الإضمار قبل الذكر(4).
4. الفرار من العطف على المضمر المخفوض(5).
5. الفرار من تقديم الحال على صاحبها المجرور(6).
6. الفرار من عمل لات في غير الزمان(7).
7. الفرار من اجتماع حرفي عطف(1).
8. الفرار من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها(2).

---

(2) ينظر: مغني اللبيب:794.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1/ 456 وهمع الهوامع:1/ 350.

(1) مغني اللبيب:796.

(2) ينظر:شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي:1/ 344.

(3) يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 249 وشرح التصريح على التوضيح:1/ 478.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1/ 132 وهمع الهوامع:3/ 120.

(5) ينظر:الأصول في النحو:2/ 251.

(6) ينظر:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:2/ 268.

(7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني:1/ 378.

(1) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني:2/ 279.

الفرار من الدور إلى قطعه.

بدا لي أنْ انتخب مسألة الدور المنطقي؛ لتكون شاهداً على إجراءات الصنعة اللغويّة واستعمال الدور وغيره من المفاهيم المنطقيّة التي وُظفت في البحث اللغويّ، إنَّما هو توظيفُ صنعةٍ وتداخل ثقافات العلوم العقلية، فتعدّ جزئيةً ضمن إجراءات أصول التفكير اللغويّ فقصدتُ أنْ أخص التأثير المنطقيّ في البحث اللغوي بمطلب لِمَا لَه من أثرٍ بالغ في قوانين العربيّة ربّما يفوق الأصول الأُخر التي أثرتْ في طريقة تفكير اللغويين، فضلاً عن أهمية مفهوم الدور في المعالجات اللغويّة، وأظّن أنَّ هذه الأهميّة دفعت ابن جني إلى أنْ يعقدَ له باباً في خصائصه، قال:(باب في الدور والوقوف منه على أولّ رتبة هذا موضع كان أبو حنيفة –رحمه الله– يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله ممّا مثله ممّا يقتضي التغيير؛ فإن أنت غيرت صرت أيضًا إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة، ولا تتكلف عناء ولا مشقة)(1).

وذكر ابن جني أنَّ أبا علي –رحمه الله– أنشده بيتًا مبني معناه على مفهوم الدور قال فيه(2): رأى الأمر يفضي إلى آخر فصيّر آخره أولا،وقد ضمّن الشعراء مفهوم الدور في أشعارهم بطريقة طريفة، قال الشيخ جمال الدين بن نباتة(3):

مَسْأَلَةُ الدَّوْرِ جَرَت بَيْنِي وبَيْن مَنْ أُحِب
لَوْلَا مَشِيبِي مَا جَفا وَلَوْلَا جَفَاهُ لَمْ أَشِبْ

والدور مصطلح ومفهوم منطقي، يُراد به توقف كلّ وَاحِد من الشَّيْئَيْنِ على الآخر(1)، وبطريقة أخرى، هُوَ توقف شَيْء بِالذَّاتِ وَبِغير الْوَاسِطَة على أَمر يتَوَقَّف ذَلِك الْأَمر على ذَلِك الشَّيْء(2)، وأظنّه يصلح أنْ يكون علةً لفكرةِ الفرار اللغويّ.

ومثاله عند المناطقة أنَّ الْقَضِيَّة قَول يَحتمل الصدْق وَالْكذب وهي ترادف الْخَبَر فتعريفه تَعْرِيفهَا وَلِهَذَا يعْتَرض بِأَن الصدْق وَالْكذب مُطَابقَة الْخَبَر للْوَاقِع وَعدم مطابقته لَهُ فَيلْزم الدّور؛ لِأَن الْخَبَر مَأْخُوذ فِي تَعْرِيف الصدْق وَالْكذب، وهما مأخوذان فِي تَعْرِيف الْقَضِيَّة الَّتِي هِيَ الْخَبَر، فتوقف معرفَة الْخَبَر على الْخَبَر وَيُجَاب بِأَن الصدْق هُوَ الْمُطَابقَة للْوَاقِع وَالْكذب هُوَ اللامطابقة للْوَاقِع وهما بِهَذَا الْمَعْنى لَا يتوقفان على الْخَبَر والقضية فَلَا يلْزم الدّور(3).

فهذا المصطلح بمفهومه دخل البحث اللغويّ بتأثيرات النزعة المنطقيّة، فأعمل اللغويون كثيراً من مسائل اللغة والنحو وفقاً لمفهوم الدور، إذ يتوقف الشيئان في قضية لغوية أحدهما على الآخر في الإبدال أو الإعلال أو الإمالة أو غيرها بفعل النزعة العقليّة والثقافة المنطقيّة.

ولعلّ أوضح مصاديق الصنعة اللغويّة في علة الدور والفرار منها ما أورده ابن جني في الإبدال، قال:(وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كسرت أن تصير بها الصنعة إلى قواء ثم تبدل من الهمزة الواو كما فعل من قال "الأتلويا " فيصير اللفظ إلى "قواو"، فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهمز كما همزت في "أوائل" لزمك أن تقول: "قواء" ثم يلزمك ثانيًا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ما مضى من حديث " الأتاويا " فتعاود أيضًا قواو ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو ثم من الواو الهمزة ثم كذلك ثم كذلك إلى ما لا غاية، فإن أدت

(2) ينظر:النحو الوافي:1/ 669.
(1) الخصائص:209/1.
(2) المصدر نفسه:209/1.
(3) ينظر: خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحمويّ:356/1 وتاج العروس:3/ 170.
(1) يُنظر: الكليات: 447.
(2) دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:2/ 79.
(3) ينظر: المصدر نفسه:5/3 .

الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة منه وألا تتجاوز إلى أمر ترد بعد إليها, ولا توجد سبيلا ولا منصرفًا عنها)[4].

ويمكن أنَّ نذكر طائفة من مسائل الدور في الفكر النحويّ:

1. لزوم الدور في ألف"أعلى" يثبت لمنع صرفه ويُصرف لزواله[5].
2. لزوم الدور في حدّ العطف فمعرفةِ المعطوفِ على حرفِهِ، ومعرفة الحرفِ على العطفِ[1].
3. لزوم الدور في أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة[2].
4. لزوم الدور في تفسير الإعراب بمعنى العامل، والعامل بمعنى الإعراب[3].

الإمالة في "رمى"

أظنَّ أنَّ مسألةَ إمالة "رمى" خير دليل على قضيّة الفرار من الدور، فالإمالة (أنْ تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت)[4].

وللإمالة أسباب ستة وهي: الكسرةُ في اللفظ، أو كسرةٌ تعرض للحرف في بعض المواضع، أو الياءُ الموجودةُ في اللفظ، أو لأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن الياء، أو لأنَّ الألفَ تنزلُ منزلةَ المنقلبة عن الياء، أو إمالة لإمالة[5].

فالسبب الرابع هو مدار بحثنا إذا كانت الألفُ منقلبةً عن ياء، قال سيبويه:(وقال أكثر الفريقين إمالةَ: رمى، فلم يمل، كره أنْ ينحو نحو الياء، إذ كان إنما **فرَّ منها**، كما أن أكثرهم يقول ردَّ في فعل، فلا ينحو نحو الكسرة؛ لأنَّه **فرَّ مما** تبين فيه الكسرة، ولا يقول ذلك في حبلى، لأنَّه لم **يفرّ فيها** من ياء، ولا في معزى)[6].

فالألف لا تكون أصلًا، بل زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو فمثال المنقلبة عن الياء ألف "رَمَى" لأنه من الرَّمْي، والألف لا تخلو أنْ يكون معها حرفان أو أكثر، فإنْ كان معها حرفان حكمت عليها بانقلابها من أصل، فلا بدَّ من الفاء والعين واللّام، نحو: "رَمَى وغَزا"، وإنْ كان معها أكثر من حرفين، فلا يخلو أنْ يكون معها ثلاثة أحرف أصيلةً فصاعدًا، أو حرفانِ أصليان وما عداهما زائدٌ، أو محتَمِلٌ أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا[1].

أمَّا حكم المضارع من هذه الأفعال "رمى وغزا" فإنَّ الماضي فإن كان على "فَعَلَ" فإنَّ مضارعه إنْ كان من ذوات الياء على "يَفْعِلُ" بكسر العين نحو: يَرْمِي، وإن كان من ذوات الواو، على "يَفْعُلُ" نحو: يَغزُو[2].

فالفعل المعتل اللام "رَمَى" أصله "رَمي" قلبتِ الياءُ ألفاً؛ لأنَّها في مَوضِعِ حرفٍ متحركٍ وقبلَها فتحةٌ، فلو حَاولنا إمالتها بحسبِ السّبب الرابع من أسبَابِ الإمالةِ وهو أنَّ الألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ، فسنجري عليها حكمَ الياءِ المعتلةِ في مَوضِعِ المتحركِ وقبلها فتحةٌ؛ فتنقلبُ ألفاً، ومن ثَمَّ تُمال، وهكذا إلى ما لا نهاية، فَكَرِه أن يُميل ألف"رمى" ياءً؛ لأنَّه فرَّ مسبقاً من

(4) الخصائص:211/1.
(5) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي:1/ 344.
(1) ينظر: همع الهوامع:185/3.
(2) ينظر:شرح التصريح على التوضيح:2/ 47.
(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني:1/ 72.
(4) سر صناعة الإعراب:1/ 67
(5) ينظر: الأصول في النحو:160/3 وأسرار العربيّة، أبو البركات الأنباريّ:279.
(6) الكتاب:126/4.
(1) ينظر:الممتع الكبير في التصريف: 186.
(2) ينظر: المصدر نفسه:339.

الياء حين قلبها ألفاً؛ لأنَّها في مَوضِعِ حرفٍ متحركٍ وقبلَها فتحةٌ، وبذلك قطع الدور الذي لا ينتهي؛ وقد حاول سيبويه أنْ يقرّب الفكرة في نصّه المتقدم، فَذَكَرَ نظيراً للألف مع فارق لم يحدث فيه دوراً، فلا نقول ذلك في حُبلَى ومعزى؛ لأنَّه لم **يفرّ فيها** من ياء.

وقد كان لنصّ سيبويه هذا ورصده للفرار من الدور ومن ثمَّ قطعه بين الألف والياء أثرٌ في بحث ظاهرة الإمالة، فقد وظفها اللغويون من بعده وقاسوا عليه أفعالاً أُخر تشترك في العلة نفسها، قال رضي الدين:(قال سيبويه: وكَرِه بعض العرب إمالة نحو: "رَمَى" لكراهة أنْ يصيروا إلى ما فرُّوا منه: يعني أنَّهم قبلوا الياءَ ألفاً أولا فلم يقبلوا الألفَ بعدَ ذلك ياءً، قلت: وينبغي على هذا أنْ يكرهوا إمالةَ نحو: باب وعاب وباع وهاب؛ لحصول العلة المذكورة)[3].

وفي مورد آخر من كتاب سيبويه فُرَّ من دور الألف والياء في الفعل "رمى" نفسه ولكن ليس في باب الإمالة وإنَّما في باب الحذف عند التقاء الساكنين، قال في باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:(وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التي قبلها حرفٌ مكسورٌ، والواو التي قبلها حرفٌ مضموم، فأما حذف الألف فقولك: "رمى الرجل" وأنت تريد رَمِي، ولم يخف، وإنَّما كرهوا تحريكها؛ لأنَّها إذا حُركتْ صارتْ ياءً أو واواً، فكرهوا أنْ تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً)[1].

فـ"رمى" أصلها "رَمي" قلبتِ الياءُ أَلِفَاً؛ لأَنَّها في مَوضِعِ حرفٍ متحركٍ وقبلَها فتحةٌ فكرهوا تحريكها في قولنا:"رمى الرجل"؛ لأنَّها اذا تحركت صارت ياءً واذا صارت ياءً قلبت ألفاً؛ لأَنَّها في مَوضِعِ حرفٍ متحركٍ وقبلَها فتحةٌ، فقلبها ياء، الياء ألف لا ينتهي إلا بالفرار من الدور من طريق قطعه بتسكين الألف ثم حذفه.

وفي خلاصة المسألة أظن أنَّ التعليق على أثر المنطق في قوانين اللغة العربية سيكون لغواً، فقد تبيّن أثر الدور المنطقي في البحث اللغويّ وكيف وُظف مفهوم الدور وقطعه في الفرار من قضايا لغويّة فرضتها الصنعة اللغويّة وأصول التفكير اللغويّ.

المطلب السادس

الفرار من الصنعة اللغويّة إلى متطلبات تخفيفها

هذا المطلب يعرض الفكرة بخلاف مضمونها في المطلب السابق فيلجأ اللغويون إلى صنعتهم كلما وجدوا ما لا يتفق وضوابطهم التي قالوا بها، فصارت صنعتهم ملجأً يفرون إليه إلى أنْ استشعروا بتكلّف بعض ضوابطها فأصدروا إحكاماً تدلّ على أنَّهم يتراجعون في طائفة منها، فظهرت على ألسنتهم مفاهيم: التعسف، والتكلف، والإجحاف، وغيرها من الإحكام التي وُصفتْ بها اجراءاتهم ومعالجاتهم اللغويّة إلى أن فرّوا منها.

الفرار من الإجحاف.

يمكن أن ننتخب مسألة **الفرار من الإجحاف** بوصفها شاهداً على إجراءات الصنعة اللغويّة، وتبعات أصول التفكير اللغويّ، ومنهجيّة تقنين قواعد اللغة العربيّة.

ولا أظن أنَّ الفرار من الإجحاف يمكن أنْ يتّضح على نحو جلي ما لم نفهم الإجحاف أولاً؛ لِنفرّ منه.

الإجحاف لغةً:

وردت في المعجمات اللغويّة معانٍ عدة لمادة "جحف"، فما يتعلق منها بمفهوم الإجحاف اللغويّ، وما يقرب من معناه الاصطلاحي ثلاثة معانٍ، وهي على النحو الآتي:

1. أَجْحفَ بالأَمْرِ: قارَبَ الإخْلالَ بِهِ[1].

---

(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي:11/3.

(1) الكتاب:4/ 156.

(1) ينظر: لسان العرب:9/ 22.

2. أجحف بهم فلانٌ: كلّفهم ما لا يُطاق(2).
3. سَنَةٌ مُجْحِفةٌ: مُضِرَّةٌ بِالْمَالِ(3).

الإجحاف اصطلاحاً:

لا أعلم –في حدود اطلاعي– أنَّ باحثاً وضع تعريفاً لمفهوم الإجحاف الذي وظفه اللغويون في مؤلفاتهم*؛ ليختصر عليّ الوقت والجهد؛ فكان لا بدَّ من دونه خرط القتاد.

ورد مصطلح الإجحاف عند سيبويه في مواضع عدة(1)، ولم يرد عند المبرد مع أنّه اقتضب الكتاب، وقلّ استعماله جداً عند ابن السراج(2)، واستعمله النحاس(3)، وابن الوراق(4)، ووظفه كثيراً ابن جني في خصائصه، ولمعه، وسرّ صناعته، ومحتسبه، وقد نقله عن شيخه أبي علي(5).

فتوالى استعماله وكثر عند اللغويين بعد ابن جني وفي مستويات اللغة الأربعة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية إلا أنَّ أوسع المستويات توظيفاً للإجحاف هو المستوى الصرفي ويليه المستوى النحويّ وقلّ جداً في المستوى الصوتيّ، أما المستوى الدلاليّ فإذا نظرنا إلى علة الالتباس والسعي إلى أمنه لتبيّن **أنَّ الإجحاف حكم غرضه أمن لبس المعنى من انتهاكات الصناعة اللغويّة**، ومن ثَمّ نجد الدلالةَ ماثلةً في المستويات الأُخر.

ولو تصفحنا نصوص اللغويين في توظيف فكرة الإجحاف لتّضح لنا أنَّ أكثر ظواهر العربيّة مصداقاً لحكم الإجحاف هما:

أولاً: الحذف وتواليه، وهو أوسع مضامينه وأكثر تطبيقاته حتى بدا لي أوّل الأمر في استقراء حقيقته أنَّ الإجحاف في الحذف لا غير؛ لكثرة إصدار حكم الإجحاف على الحذف وتواليه واختصار المختصرات.

ثانياً: الإعلال وتواليه، وهو ثاني أوسع ظاهرة بعد الحذف.

فنبدأ بسيبويه توثيقاً لجذورها، قال:(واعلم أنَّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إنْ كان شذّ؛ وذلك لأنَّه عندهم إجحاف أنْ يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان، وسنبين ذلك إنْ شاء الله.واعلم أنَّه لا يكون اسمٌ مظهرٌ على حرف أبداً؛ لأنَّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيءٌ ولا يلحق به شيءٌ، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ وإنما يجيء لمعنى)(1).

ونلاحظ ابن جني في أحد نصوصه يقرُّ بإجحاف حذفين في كلمة واحدة إلا انَّه يحتج له ويقيسه بكلمة فيها أكثر من حذفين ولم تلتبس، قال:([...] فمن قال كأي فهي "أي" دخلت عليها الكاف[...] ومن قال كأي بوزن كعين، فأشبه ما فيه أنَّه لما أصاره التعبير على ما ذكرنا إلى كيء، قدم الهمزة، وأخّر الياء، ولم يقلب الياء ألفاً، وحَسُن له ذلك ضعف هذه الكلمة، وما اعتورها من الحذف والتغيير، ومن قال: "كأ" بوزن كعن، فإنه حذف الياء من كيئ تخفيفاً أيضاً.

---

(2) ينظر: أساس البلاغة:1/ 124.

(3) ينظر: أساس البلاغة:1/ 124 و لسان العرب:9/ 22.

* هنالك أطروحة دكتوراه قيّد البحث في كلية التربيّة للعلوم الإنسانية بجامعة بابل بعنوان (الإجحاف في الدرس اللغويّ) للطالبة نجلاء حميد، أرجو أنْ تُوفق وتُثمر نتائجها؛ لنتبيّن موضوع الاجحاف على نحو أوسع .

(1) ينظر:الكتاب:4/ 218، و4/ 376 و4/ 460.

(2) ينظر: الأصول في النحو:3/ 296.

(3) ينظر:إعراب القرآن:1/ 78.

(4) ينظر:علل النحو: 203، 351,

(5) ينظر:سر صناعة الإعراب:316/1 والخصائص:226/1 و281/2 واللمع:117 والمحتسب:51/1.

(1) الكتاب:4/ 218.

فإن قلت: إنَّ في هذا إجحافاً بالكلمة؛ لأنَّه حذف بعد حذف، قلت: ليس ذاك بأكثر من مصيرهم من أيمن الله إلى م الله وم الله، وإذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله)[2].

ومن مصاديق القول بفكرة الإجحاف ما رسخ في فكر اللغويين من ظاهرة الإعلال وإمكانية تواليه في بنية واحدة ما قاله ابن مالك:(وكذلك يجب إبدال الواو ياءً إذا كانت عين فِعَال وكان فِعَال جمعاً لواحد صحت لامه وأعلت عينه كـ"دار ودِيَار" أو سكنت كـ"ثَوْب وثِيَاب" أو جمع فيها الأمران كـ"ريح ورِيَاح"، فلو كانت اللام واواً أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع؛ لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أنَّ اللام في هذا الجمع تتطرف بعد ألف زائدة فيجب إبدالها همزة لما تقدم ذكره، فلو أعلت العين أيضاً بإبدالها ياءً فقيل في جمعِ جَوٍّ: جياء، وفي جمع ريَّان: رِواء لزم توالى إعلالين وذلك إجحاف بالأصل فَلُجِئَ إلى تصحيح العين فقيل: جِوَاء ورِوَاء، وكذلك حكم ما أشبههما)[3].

وبعد عرضنا المتعجل لفكرة الإجحاف يمكن أن نعرّفه بأنّه **حكم أجراه اللغويون تخفيفاً من تبعات الصنعة اللغويّة واستشعاراً بتعسفها فيما تلتبس فيه الدلالات، وأكثر مصاديقه الحذف والإعلال.**

وعوداً على بدء اتّضح لنا الإجحاف وليس هناك ما يجحفنا من أنْ نتبيّن كيف فرَّ اللغويون منه، وهذه المسألة من بين مسائل الفرار من الصنعة اللغويّة تدلّ على عكس فكرة المطلب الخامس، وفيها مفارقتان: الثانية منهما أفرقُ من الأولى:

إحداهما: أنَّ هذا الفرارَ هو فرارُ لغويٍّ من صنعته لا فرار عربيٍّ من لهجته كما افترضه اللغويّون، وكما قرّرناه في المطالب الأربعة الأُول.

والأخرى: أنَّ الفرار من الإجحاف هو فرارٌ من الصنعة وتعسفها وليس فراراً إليها، -كما هو مقتضى المطلب الخامس- فحكموا عليها بالإجحاف، وقد اتضح ذلك في المقدمات والتعريف، وسنتثبّت منه في تحليل أحد مصاديقها.

النسبة إلى "أُميّة" "أُموِيّ"

بدا لي أنْ نختار قضيّة النسبة إلى "أُميّة" بوصفها شاهداً على الفرار من الإجحاف، ففي النسبة إلى مدينة أو قبيلة أو صنعة لا بدَّ من أنْ نزيد على المنسوب ياءً مشدّدة تكون حرف إعراب يتوالى عليه الرفع والنصب والجر، وأنْ نكسره لمناسبة ياء النسبة، وإضافة هذه الياء إلى الاسم نسبةً يقتضي حدوث تغييرات في آخره وما قبل آخره بحسب طبيعة الاسم المراد النسبة إليه وعدد حروفه وأهم هذه التغييرات الحذف من الاسم المنسوب إليه[1].

قال سيبويه في النسبة إلى أُميّة:(وفي أميَّة: أمويٌّ، وذلك أنَّهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنَّك إذا حذفت الزائدة فإنَّما تبقى التي تصير ألفاً، كأنه أضاف إلى فعلٍ أو فعلٍ)[2].

فعندما يُنسب إلى اسم ما نحذف من آخره أصواتاً، منها الياء المشدّدة وهما صوتان، والياء المشدّدة لها أحوال بحسب عدد الأحرف التي تسبقها وهي على النحو الآتي[3]:

1. الياء المشدّدة بعد ثلاثة أحرف فأكثر، سواء أكانت الياءان زائدتين أم إحداهما زائدة والأخرى أصلية، نحو: "كرسيّ" ممّا آخره ياءان ليستا للنسب، "وشافعيّ" ممّا آخره ياءان للنسب، فتقول في النسب إليهما: "كرسيّ"، و"شافعيّ"، فتحذف الياء المشددة منهما، وتجعل مكانها ياءً للنسب.

---

(2) سر صناعة الإعراب:1/ 316.

(3) إيجاز التعريف في علم التصريف:122-123.

(1) ينظر: الأصول في النحو:3/ 73-77 وشرح التصريح على التوضيح:2/ 588.

(2) الكتاب:3/ 344.

(3) ينظر:المصدر نفسه:3/73-77 وشرح التصريح على التوضيح:2/588.

2. الياء المشدّدة بعد حرفين حُذفت الأولى فقط، نحو: أُميّة.
3. الياء المشدّدة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منها، بل تفتح الياء الأولى أو ترد إلى أصلها إذا كانت واواً وإلا أُبقيت على صورتها، وتقلب الياء الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات تقول في: طيّ، وحيّ: طوويّ، وحيويّ"؛ لأنَّهما من "طويت، وحييت".

ما يعنى به مدار بحثنا هو النسبة إلى ما كان آخره ياءً مشدّدة بعد حرفين، نحو: تحيّة وثدِيّ وأُميّة، ولو حاولنا أن نتحرى أقوال العلماء في النسبة إلى أُميّة حين قالوا: "أُموِيّ" لتبيّن لنا أنّهم يخرّجونها على قولين قاسمهما المشترك الصنعة اللغويّة وطريقة التفكير المعياريّ في تقنين الظواهر، ويمكن عرضهما على النحو الآتي:

أحدهما: ما خرّجه سيبويه في نصّه المتقدّم ذكره من أنّهم حذفوا الياء الثانيّة المتحركة "أُمَيْيَيّ" فصارت "أُمَيْيّ؛ لأننا لو حذفنا الساكنة لانقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذف المتحركة أولى، ومن ثَمّ قُلبت الياء الساكنة واواً لأجل النسب فصارت أُموِيّاً .

والآخر: حذف الياء الأولى الساكنة "أُمَيْيَيّ" فصارتْ "أُمَيَيّ" وقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن ثَمَّ قلبت الألف واواً لوجوب كسر ما قبل ياء النسب وكراهة اجتماع الياءات مع الكسرة لو قُلبت ياءً([...] كَانَ حذف السَّاكِن يُؤَدِّي إِلَى قلب المتحركة واواً، وخروجها عَن شبه الْيَاء، وهم يفرون فِي هَذَا الْبَاب من الياءات)(1). فصارت أُموِيّاً.

يبدو لي أنْ نتحرى صنعتهم التي ألزموا بها أنفسهم – فيما يتعلق بالمسألة المطروحة للبحث– والتي أخضعوا في ضوئها كلام العرب الذي وردهم سماعاً إلى أنْ صار حكمهم بالإجحاف:

1. كراهة اجتماع الياءات؛ فلا بدّ من حذف بعضها.
2. كل واو وياء إذا تحركتا بأي حركة وانفتح ما قبلهما؛ فلا بدَّ من قلبهما ألفاً.
3. إذا اجتمعت ياءان فالمتحركة أولى بالحذف؛ لِأَنَّك لَو حذفت الساكنة بقيت المتحركة وَقبلهَا فَتْحة، فَيجب قَلبهَا ألفاً.
4. إذا اجتمعت ياءان فالساكنة أولى بالحذف؛ لأنَّ حذفها يُؤَدِّي إِلَى قلب المتحركة واواً، فيخرجها عَن شبه الْيَاء.
5. قلب الياء واواً لوجوب كسر ما قبل ياء النسب.

فنظر اللغويون إلى ما ورد عن العرب في النسب إلى أميّة بـ"أمويّ" فلم يجدوا في هذه النسبة الياءين المدّغمة إحداهما في الأخرى وواقع الحال وجود صوتين جديدين:

أحدهما: الواو التي قبل ياء النسب.

والآخر: الياء المشدّدة التي أُضيفت لمعنى النسب.

فحاولوا أنْ يفسّروا اختفاء الياءين في "أُميّة" حين نُسب إليها "أمويّ" فما كان عليهم إلا أنْ يلتمسوا لاختفائهما مخرجاً؛ فقالوا بالحذف، فبعضهم حذف الياء الأولى وقلب الثانية، وبعضهم حذف الثانية وقلب الأولى، ولم يستطع أحدٌ منهم القول بحذف الاثنين معاً، قال سيبويه:(وذلك لأنَّه عندهم إجحاف أنْ يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان)(1).

وهذا ما استشعر به الشيخ خالد الأزهري حين حذف أحدى الياءين، فأصدر حكمه، قال:(حُذفت الأولى فقط" فرارًا من الإجحاف)(2). شعوراً منه بتكلّف حذفهم للياء الأولى فكيف تُحذف الثانيّة! ففي حذفها حينئذٍ احجافٌ .

(1) علل النحو:532.

(1) الكتاب:4/ 218.
(2) شرح التصريح على التوضيح:2/ 589.

فاتّضح لنا بعد هذا السجال بين فرارٍ وإجحاف أنَّ الفرار من الإجحاف هو فرارٌ من تعسف الصنعة وتكلّف إجراءاتها مع أنّهم في كثيرٍ من ظواهر العربيّة يهرعون إلى صنعتهم؛ ليخرّجوا ما لا يتفق معها، وفي فرارهم من الإجحاف نجدهم قد فرّوا منها، وما وصفهم لإجراءاتهم بالإجحاف إلا اعتراف منهم بتبعات النزعة العقليّة في معالجة الظواهر اللغويّة وما كان لأي أحد أن يجحف في شيء إلا بعد تعسّفٍ، وما كان ليتعسف إلا بعد تكلّفٍ، هكذا يبدو لي –والله أعلم– أنَّ تبعات النزعة العقليّة لطبائع الأشياء تتدرج من التكلّف ثم التعسّف ثم الإجحاف ثم الانتهاك، وهذه المصطلحات كلّها أحكام وردت على ألسنة اللغويين تجاه صناعتهم.

وإن كان لي عِنْدٌ –كما عبّر الجاحظ– فما عندي أنَّ اللغويين لو نظروا في النسبة إلى أُميّة نظرةً وصفيّة مصحوبةً بشيءٍ يسيرٍ من التعليل لكان أفضل للعربيّة من هذه التعقيدات أولاً، ولأمكننا أنْ نحذف الياءين دفعةً واحدةً من دون أنْ يكون هناك إجحاف ومن ثَمَّ لا فرارَ، والاستقراء الوصفي أنَّ النسبة إلى أُميّة أُمويّ وما حدث أنّ الياءين حُذفتا وجيء بالواو لأجل النسب وكفى الله اللغويين شرّ الإجحاف والفرار.

وربّ معترض يقول: كيف يُحذَف حرفان دفعة واحدة ولا إجحاف فيهما، واللغويون القدماء حذفوا ياءً واحدة وحكموا على حذف الثانيّة بالإجحاف ولم يحذفوها فراراً منه؟.

الجواب أنَّ الإجحافَ إجحافُ الفكر المعياري المتشدد في أحكامه والمتكلّف في تعليلاته العقليّة البعيدة عن واقع اللغة، فمحاولة الحذف بعد الحذف بوصفها إجراءً تعليلياً لم يكن حكماً لغوياً بمعزل عن أحكام أُخر أُجريت على اللفظ نفسه محاولةً منهم لتفسير البنية التي نطق بها العربيّ الفصيح حين قال: "أُمويّ" فالإجحاف قائم في:

1. فكّ تشديد الياءين فظهر سكون الأولى وفتح الثانية.
2. اختيار حذف الياء الثانيّة خوفاً من تغيير سيلحق الياء الأولى.
3. قلب الياء الثانيّة واواً لوجوب كسر ما قبل ياء النسب.
4. اختيار حذف الياء الأولى وقلب الثانية ألفاً لعلة ذكرناها.
5. قلب الألف واواً لوجوب كسر ما قبل ياء النسب

فلم يكن حذف الياء الثانيّة إجحافاً بمعزل عن كلّ هذه الاجحافات المذكورة، فحكمهم بالفرار من الإجحاف صدر وهذه التمحلات كلُّها راسخة في عقولهم وتُقاس بعضها على بعض قياس شبه وقياس علة، وما سمع من الشواهد على ما لم يُسمع منها، بل على ما يُفترض لو نُطق به، فصارت هذه إحكاماً لا يجوز الخروج عنها؛ لذلك جاء حكمهم على حذف الياء الثانيّة بأنَّه إجحاف وقد فُرَّ منه، فهذه التخرصات كلُّها تخلصنا منها بنظرتنا الوصفيّة فلم يُرصد إجحاف في حذف الياءين وتعليلنا بمجيء الواو للأجل النسب مقبول، وقد قِيل به من قبلُ، مع أنَّ الصنعة قد سمحت بتوالي إعلالين ولم يحكموا بالإجحاف ومن ثَمَّ لم يكن هنالك فرار، قال ركن الدين الاسترابادي في أصل "جاء":([...] إذا اجتمعت همزتان في مثلها قلبت الثانية ياء ثم أعلت إعلال قاض، ولا يهربون عن توالي إعلالين: هما قلب العين همزة، وقلب اللام ياء)(1).

وما أودّ أنْ أختم به أننا لا ننظر إلى فكرة الإجحاف نظرة جزئيّة من توالي حذفين أو توالي إعلالين، بل ننظر إليها على أنّها إجحاف في منهج التفكير اللغويّ ومعالجة الظواهر.

النتائج

1. استقصينا بفضل الله ومنّه علينا فكرة لغويّةً في مصدر العربية الأقدم لم يُسلط عليها الضوء مفهوماً ومصطلحاً فوضعنا لها حدّاً نظّن أنَّه من الحدود المانعة الجامعة لحقيقتها.
2. الفرار وسيلة تَخَلُّص يكمن في إجراءاته ظواهر لغويّة عدة: إعلال وإبدال وقلب وإمالة وإدغام وحذف وغيرها تستدعيه علل، تسعى كلّها إلى استقامة النطق وحُسن التعبير.

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترابادي:1/ 189.

3. فصاحة اللفظ وبلاغة التركيب غاية يعمل الفرار اللغويّ على ضمانه بوصفه وسيلة تخلُّص من موانع الفصاحة وقوادح البلاغة فما يُستثقل نطقه يلجأ الى خفته، وما يلتبس يسعى إلى أمنه، وما يَقبح تركيبه يعمد إلى حُسنه، وما يطول من لفظٍ يُسرع إلى اختصاره وتخفيفه على اللسان.
4. يرى اللغويون أنَّ طائفة من الأسباب التي تكمن وراء الفرار استقت من استقراء كلام العرب، وقد رصدنا أنَّ طائفةً منها فرضتها الصنعة اللغويّة وأصول التفكير النحويّ، وكانت النزعة المنطقيّة لها الأثر البالغ في صنعتهم.
5. خلُص البحث في بعض مطالبه إلى أنْ يضع حدّاً لعلة الثقل وحدّاً لظاهرة الإجحاف اللغويّ.
6. تبيّن أنَّ الفرار من الإجحاف هو فرارٌ من تكلّف الصنعة وتعسف معالجاتها، وقد قرّر البحث ألّا يجزأ ظاهرة الإجحاف بالنظر إلى إجراءاتها الجزئيّة من توالي حذفين أو توالي إعلالين، بل صار الحكم على أنّه إجحاف في منهج التفكير اللغويّ ومعالجة الظواهر.

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.
– أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1426هـ/2006م .
– أسرار العربية، أبو البركات الانباري، تح : د. فخر صالح قدّارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ/1995م .
– الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ/ 1988م.
– ألفية ابن مالك، ابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون (د.ط) (د.ت) .
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، 1380هـ/1961م .
– إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1422هـ/ 2002م.
– تاج العروس من جواهر القاموس , مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق محمود محمد الطناجي (د.ط) (د.ت) .
– تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1422هـ/2002م.
– تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 1428هـ /2008م.
– التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق، د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت 1410هـ.
– الجنى الداني في حروف المعاني، ابن قاسم المرادي، تحقيق، د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1992م.
– حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1997م.
–خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تحقيق، عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، دار البحار، بيروت، 2004م.
– الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت. (د.ط) (د.ت).

– دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2000م.
– سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1405هـ/1985م.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل العقيلي المصري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400هـ/1980م.
–شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية 1970م .
–شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1947م.
– شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ/1975م.
– شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
–شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش ,عالم الكتب بيروت (د.ت) (د.ط).
– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، 1418هـ/1997م.
– طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973م.
– علل النحو، ابن الوراق، تحقيق، د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ/1999م.
– الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
–كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
–الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت (د.ت).
– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق، د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1416هـ/1995م.
–لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت (د.ت) (د.ط).
– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، ط5، عالم الكتب، 1427هـ/2006م.
– اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابو الفتح بن جني تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 1419هـ /1998م.
– معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تح: ج1 محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي ج2 الأستاذ محمد علي النجار ج3 د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي و الأستاذ علي النجدي ناصف، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ /1983م.
– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار)، دار الدعوة.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق، د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.
– المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ/1994م.
- المقرب، ابن عصفور، تح: د. احمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.
- منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (د.ت) (د.ط).
- المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ .
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، 1996.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412هـ/1992م.
- النحو العربيّ العلة النحويّة: نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك.
- النحو الوافي، الاستاذ عباس حسن، ط15، دار المعارف.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.